أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو

د. منال عفان *

مستخلص

يعد النمو الاقتصادي وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل من أهم الأهداف الاقتصادية الكلية لدول العالم، خاصة الدول النامية. وتتباين رؤى الاقتصاديين بشأن أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وهل يعد هذا التفاوت أحد محددات النمو الاقتصادي-خاصة مع وجود محددات هامة وعديدة للنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية-حيث يرى البعض أن أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي معنوي طردي، بينما يرى آخرون أن هذا الأثر معنوي عكسي، ويرى آخرون عدم معنوية تلك العلاقة. ويؤكد الاقتصاديون على أن تعدد القنوات التي تنقل أثر التفاوت في الدخل الى النمو الاقتصادي يسهم في غموض تلك العلاقة واختلافها في دول العالم. وهكذا يركز البحث الحالي على دراسة أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي وهل يعد أحد محددات هذا النمو في مصر للفترة ١٩٩١-٢٠١٨؟ باستخدام نموذج ديناميكي- يتضمن القنوات المختلفة لنقل أثر التفاوت في الدخل الى النمو الاقتصادي-يتم تقديره بالانحدار الذاتي، وتحديد السببية من التفاوت الى النمو ومن التفاوت للقنوات المختلفة لنقل أثر التفاوت للنمو. وتشير نتائج البحث الى أن التفاوت يعد محدداً للنمو،الا أن أثره ضئيل مقارنة بالمحددات الأخرى للنمو، وأن قناة التراكم الرأسمالي والائتمان المحلي من أهم القنوات التي تنقل أثر التفاوت للنمو الاقتصادي في مصر، وقد أكدت اختبارات السببية في الأجل الطويل تلك النتائج. ويوصي الباحث بضرورة مراعاة أثر التفاوت على التراكم الرأسمالي والائتمان المحلي في وضع استراتيجية طويلة الأجل لدعم النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية:

التفاوت في الدخل؛ النمو الاقتصادي؛ النماذج الديناميكية، مصر

* أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة طنطا

Email: drm.afan@gmail.com

Abstract:

The economic growth and Income Inequality are the most important macro economic goals for all countries ,especially developing countries .Economists Views vary in relation to effect of income inequality on economic growth, is this inequality a determinant for economic growth? ,especially because the economic theory implies important and several determinants for growth –some economists see that the effect of income inequality on growth is a appositive significant ,at others it is a negative significant ,others verify this relation is non significant. Economists explain multi channels for transferring effect of income inequality to economic growth , this lead to ambiguity and divergence for this relation in all countries. The current research focus on studying the effect of income inequality on economic growth and is it a determinant for growth in Egypt for period 1991-2018 ? by using dynamic model –implies different channels for transferring effect of income inequality to economic growth and estimate it by autoregressive, determine causality from inequality to growth and from inequity to different channels for transferring effect of inequality to growth ,results of research refer that inequality is a determinant for growth ,its effect is minuscule compared with other determinants for growth ,capital formation and domestic channels are the most important for transferring effect of inequality to economic growth in Egypt ,tests of causality in the long run are harmonic with these results .The researcher recommends that government considerate effect inequality on capital formation and domestic credit in putting long run strategy to support economic growth.

Key Words:

Income Inequality; Economic Growth; Dynamic Models; Egypt.

مقدمة:

١. تمهيد ومشكلة للبحث:

يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية الكلية التي تسعى لها دول العالم -خاصة النامية – والمنظمات الدولية. وتتعدد محددات النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية، الا أن تراكم رأس المال المادي والبشري يعد من أهم محددات النمو الاقتصادي في إطار النظريات الاقتصادية. وتعاني العديد من الدول النامية – منها مصر- من تفاوت واضح في توزيع الدخل ،الذي يعد أحد المعوقات الأساسية للتنمية المستدامة لأنه يسهم في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما يقترن بتخفيض الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع(١). وقد تضمنت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ -مثل العديد من دول العالم- أهداف هامة هي رفع معدل النمو الاقتصادي وخفض التفاوت في الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية (٢).

وتعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل من أهم العلاقات التي جذبت انتباه العديد من الاقتصاديين في الأدبيات النظرية والتطبيقية، وذلك لأهمية النمو الاقتصادي والحد من التفاوت في الدخول كأهداف اقتصادية كلية هامة، وتباين الرؤى بين الاقتصاديين بشأن أيهما يؤثر في الآخر، وما هي طبيعة ونوعية هذا التأثير. فلقد ركز الاقتصاديون لفترة طويلة على أهمية النمو الاقتصادي كأحد محددات التفاوت في الدخل -منذ أفكار مالتس في ١٧٩٨ وماركس في ١٨٦٧ واسهامات كوزنتس في عام ١٩٥٥ وتفسيرات العديد من الاقتصاديين لمنحنى كوزنتس (٣) .

ومع بداية عقد الثمانينات اتجهت الأدبيات الاقتصادية، خاصة مع التطور الحادث في الدول حديثة التصنيع الى دراسة الاتجاه العكسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، ومعرفة هل يعد التفاوت في الدخل أحد محددات النمو الاقتصادي أم لا. وقد تباينت نتائج الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية بشأن تلك العلاقة ،حيث أوضح البعض وجود أثر معنوي طردي للتفاوت على النمو، بينما أوضح آخرون أن هذا الأثر معنوي عكسي، بينما رأي فريق ثالث انعدام معنوية تلك العلاقة استناداً الى ما تقره النظرية الاقتصادية وما أثبتته بعض الدراسات التطبيقية ، وعلى الرغم من ذلك لم تهتم الدراسات السابقة بدراسة أثر التفاوت على النمو من خلال القنوات المختلفة الناقلة لأثر التفاوت للنمو الاقتصادي.

ويوضح Persson &Tabellini(1991) أن تحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي ذو أهمية خاصة لمعرفة هل ارتبط معدل النمو الاقتصادي في دول العالم بتوزيع الدخل، أم أنه لا يعد محدداً رئيسياً للنمو الاقتصادي، خاصة مع تباين الأدبيات الاقتصادية بشأن ذلك وتركيز الأدبيات لفترة طويلة على أثر النمو الاقتصادي

على تفاوت الدخل. كما تؤكد تلك الدراسة أن أثر التفاوت على النمو يكون من الرتبة الثانية مقارنة بمحددات النمو الرئيسية كالتراكم الرأسمالي ورأس المال البشري ،ويتفق Alesina &Perotti(1994) مع هذا الرأي حيث يوضح أن أثر التفاوت على النمو يكون ضئيل مقارنة بالمحددات الرئيسية للنمو كالتراكم الرأسمالي ورأس المال البشري[٤].ويؤكد Galor & Zeira (1993) أن تحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي يتطلب ليس فقط تحديد أثر التفاوت على النمو ولكن أيضاً تحديد القنوات التي ينتقل من خلالها أثر التفاوت الى النمو الاقتصادي[٥]. ويشير Kelly(2000) الى أن القنوات التي توضح أثر التفاوت على النمو الاقتصادي تعكس التكاليف التي يتحملها الاقتصاد بشأن زيادة التفاوت في الدخل، وأن هذه التكاليف تزداد خاصة مع عدم وجود سياسات فعالة لإعادة توزيع الدخل من خلال الحكومة [٦].

ويعد هدف النمو الاقتصادي والحد من التفاوت في الدخل من الأهداف الاقتصادية الكلية الهامة التي ركزت عليها مصر في رؤية ٢٠٣٠، فلقد تقلبت معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود السابقة والتالية لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، كما عانى الاقتصاد المصري من تفاوت في الدخل سواء بمقياس معامل جيني(حيث استقر قيمته بين٠,٣١-٠,٣٢خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٨)أو فجوة الدخل.ويوضح شكل(١) في ملاحق البحث أن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وفجوة الدخل (المقاسة بالفرق بين نصيب الفئة العشرينية الخامسة والأولى) ليست محددة مما يتطلب تحليلات قياسية أدق للوصول لنتائج مفيدة .

وهكذا تتمثل مشكلة البحث في تحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر من خلال تحليل أهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو. ويمكن صياغة تلك المشكلة في التساؤلات الآتية:١) ما هو مفهوم ومحددات النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية المختلفة؟. ٢) ما هو مفهوم التفاوت في الدخل وأهميته؟ . ٣) ما هي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل في الأدبيات الاقتصادية؟. ٤) ما هو أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي ، وما هو اتجاه السببية بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي في مصر ؟. ٥) ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها بشأن العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي في مصر .

٢. أهداف البحث: يركز البحث الحالي على تحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي، ويسعى الباحث الى تحقيق هذا الهدف من خلال: أ) ايضاح مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته في النظرية الاقتصادية. ب) ايضاح مفهوم التفاوت في الدخل ومؤشراته. ج) بيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل في إطار الأدبيات

الاقتصادية النظرية والتطبيقية . د) تقديم نموذج ديناميكي مقترح لتحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي، والقنوات المختلفة لنقل أثر التفاوت للنمو في مصر.
ه) تحديد اتجاه السببية بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي والقنوات المختلفة في مصر.

٣. أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث فيما يلي: أ) أنه يمثل محاولة متواضعة لسد ثغرة في الأدبيات الاقتصادية، التي توضح أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي- وهل يعد التفاوت أحد محددات النمو أم لا- والذي تعد الدراسات العربية محدودة في اطاره. ب) ان مناقشة أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي لها أهمية خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل في الدول النامية. ج) أن البحث الحالي يوضح القنوات المختلفة التي يمكن أن يؤثر من خلالها التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي ، ويقيس أثر كل قناة على حدة .د) هناك أهمية خاصة لدراسة أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر ، خاصة بعد حدوث ثورة ٢٥ يناير، والتي أرجع البعض حدوثها للتفاوت في الدخول والثروات، كما أن دراسة تلك العلاقة تعد هامة لصانعي السياسة الاقتصادية، لاتخاذ ما يلزم من توصيات في هذا الاطار .

٤. منهجية البحث : يعتمد البحث الحالي على المنهج الفرضي أو المعاصر الذي يتضمن المنهج الاستنباطي والاستقرائي ،حيث يركز على دراسة مشكلة البحث في اطار الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية، وتقديم نموذج مقترح يتم تطبيقه على الاقتصاد المصري للفترة ١٩٩١-٢٠١٨ لاختبار فروض البحث لتقديم واستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات اللازمة في اطار موضوع البحث.

٥. مصادر البيانات : يعتمد الباحث على قاعدة البيانات الدولية للبنك الدولي الآتية: (http://data.worldbank.org/indicators) (لجميع المتغيرات باستثناء بيانات رأس المال البشري من (http:// uis UNESCO Institute for Statistics (http:// uis.unesco. org/) وكذلك World Bank,World Governance Indicators (WGI), Different Issues وقد تم استخدام جميع بيانات المتغيرات المستخدمة بالدولار الأمريكي.

٦. حدود البحث: يتضمن البحث عدة حدود زمنية ومكانية ومفاهيمية هي :
*حدود زمنية ومكانية : يتضمن البحث نموذج ديناميكي يتم تطبيقه على الاقتصاد المصري للفترة من ١٩٩١-٢٠١٨، وقد تم الاعتماد على عام ٢٠٠٥ كسنة أساس، والتي تمتع فيها الاقتصاد المصري بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، وبأفضل مؤشرات للأداء الاقتصادي .

*حدود مفاهيمية: يركز البحث على أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في إطار كلي وليس جزئي، بتحليل أثر التفاوت على النمو والقنوات المؤثرة على النمو معاً.

٧. خطة البحث: يتضمن البحث مقدمة (شملت مشكلة البحث وأهدافه وأهميته ومنهجية البحث ومصادر البيانات وحدود البحث وخطته) وثلاثة أقسام أخرى تضمنت أولاً مفهوم ومحددات النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، ثانياً أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية النظرية، ثالثاً الدراسات السابقة والفجوة البحثية، رابعاً الأساليب القياسية المستخدمة والنموذج المقترح ونتائجه العملية، وفي النهاية النتائج والتوصيات ومقترحات لبحوث مستقبلية.

(١) مفهوم ومحددات النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل:

(١-١) مفهوم ومحددات النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية:

يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية الكلية، التي يسعى اليها صانعي السياسة الاقتصادية في دول العالم وفي المنظمات الدولية، لما له من آثار واضحة عديدة على الأداء الاقتصادي لدول العالم والمتغيرات الاقتصادية الكلية. وتشير كلمة النمو الى زيادة الشيء أو تغيره الى الوضع الأفضل. ولقد تعددت تعريفات ومضامين النمو الاقتصادي، فيشير Lipsey(1986) أن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة ظاهرية في الناتج، لكنه زيادة حقيقية مستبعداً منها أية آثار تضخمية[٧]. ويعرف البعض النمو الاقتصادي بأنه النمو العام في الاقتصاد والذي يمكن التعبير عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج. بينما يرى آخرون أن النمو الاقتصادي هو النمو المتحقق في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، خاصة اذا كان الحديث عن الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع [٨].

وفي رؤية أخرى يرى البعض أن النمو الاقتصادي هو النمو المستقر فقط ،الذي يتحقق على مدى فترة طويلة من الزمن ، وبحيث يستطيع الاقتصاد التصدي للصدمات الخارجية ويحقق الاستقرار المالي على المستوى المحلى والدولي[٩]. ويرى آخرون في رؤية أخرى أوسع أن النمو الاقتصادي لابد أن يكون نمواً أمثل بحيث يحقق الاقتصاد معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي مصحوباً باستقرار الأسعار والتوازن الخارجي ومعدل بطالة لا يتعدى المعدل الطبيعي[١٠].وتؤكد الأدبيات النظرية والتطبيقية أن دول العالم النامي تسعى جميعاً الى تحقيق النمو الاقتصادي المستقر والأمثل لأسباب عديدة أهمها[١١] :١) تقليل الفجوة المتراكمة بينها وبين الدول المتقدمة . ٢) أنه مؤشر للأداء الاقتصادي الجيد ودليل على نجاح السياسات الاقتصادية المستخدمة .٣) زيادة الجدارة الائتمانية للدولة عند اللجوء للاقتراض الخارجي. ٤) رفع مستوى الرفاهية للمواطنين

وخفض معدل البطالة.٥) الحد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.٦) بدون النمو الاقتصادي المرتفع والمستقر يصعب تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة .

ولقد استحوذ موضوع النمو الاقتصادي اهتمام العديد من الاقتصاديين في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة-نظراً لأهميته لدول العالم- خاصة فيما يتعلق بمصادر ومحددات النمو الاقتصادي. ويؤكد Krugman &Obstfeld(2003) أن تحديد أثر أي متغير اقتصادي على النمو الاقتصادي يتطلب ضرورة استعراض محددات النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، وأنه لا جدال على أهمية التراكم الرأسمالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول العالم ثم يليه رأس المال البشري[١٢]، وفيما يلي عرضاً ملخصاً لمحددات النمو الاقتصادي في النظريات والنماذج المفسرة للنمو [١٣]:

١-النظرية الكلاسيكية : يعد رأس المال والعمل الأساس في تحقيق النمو عند الكلاسيك، فالتراكم الرأسمالي هو الشرط الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، ثم يليه تقسيم العمل، الا أنه مع زيادة حدة المنافسة وزيادة السكان قد يتعرض الاقتصاد للركود. وقد أكد Smith(1789) على تلك الرؤية ، وقد أيد Ricardo(1819) هذا الرأي الا أنه أضاف لذلك أهمية التقدم التقني. وقد قدم Schumpeter(1934) اضافة جديدة ركزت على النمو غير المستقر والدورات الاقتصادية، حيث أوضح أن الابتكارات هي المصدر الأول للنمو بجانب التراكم الرأسمالي-مع التركيز على دور المنظم والائتمان المصرفي- وأن استمرار النمو متوقف على بقائها.

وقد أيد ماركس أهمية التراكم الرأسمالي، الا أنه أوضح أن القوى الاحتكارية تزداد مع زيادة هذا التراكم الرأسمالي كما يزداد الصراع بين طبقة الرأسماليين والعمال مما يتسبب في انهيار النظام الرأسمالي.

٢-النظرية الكينزية: ركزت على الأجل القصير واستندت على آراء شومبيتر مع اضافة أهمية للتراكم الرأسمالي والعائد عليه والطلب الفعال والتدخل الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي. ويعد نموذج Harrod(1939)-Domar(1946) من أهم نماذج النمو الاقتصادي المستقر التي ارتكزت على الفكر الكينزي وأهمية الطلب الفعال والتراكم الرأسمالي-حيث يربط النموذج الحجم الكلي لرصيد رأس المال بالناتج من خلال معامل رأس المال- والتدخل الحكومي لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستقر. فالنمو الاقتصادي يعتمد على التراكم الرأسمالي المرتبط بزيادة الادخار. الا أن هذا النموذج لا يتناسب مع الدول النامية التي تعاني غالباً من نقص الميل الحدي للادخار بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل.

٣-النظرية النيوكلاسيكية ونماذج النمو الخارجي :Exogenous Growth يتحدد هنا النمو الاقتصادي وفقاً لعوامل خارجية مثل معدل نمو السكان ،معدل التقدم التقني وحجم

الطلب الكلي . ان النمو في تلك النظرية متبادل، فنمو قطاع يمكن أن يسبب نمو للقطاعات الأخرى. ويعد نموذج Solow(1956) من أهم نماذج النمو الخارجي التي اعتمدت على تحليل هارود ودومار، حيث ركز على كمية العمل ونوعيته ورأس المال المادي والتقدم التكنولوجي– الذي يتحدد خارج النموذج وفي غيابه قد يصل النمو للصفر، كما يعتبر دالة في الزمن ويسهم في تحسين انتاجية عوامل الانتاج الأخرى وزيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأن الدول التي لديها رصيد أكبر من رأس المال تستطيع تحقيق النمو والتنمية.

٤–نماذج النمو الداخلي Endogenous Growth: لقد برزت على يد Romer (1986,1990) ; Lucas (1988) بسبب عدم قدرة نظرية النمو الخارجي على تفسير ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة عن النامية . ووفقاً لتلك النظريات النمو يكون مستمر ويحدث داخل عملية الانتاج وليس خارجها. ويعد التقدم التكنولوجي ورأس المال البشري والتمويل – له دور بارز في التراكم الرأسمالي والابتكارات– محددات رئيسية للنمو في تلك النظريات، حيث تسهم في زيادة النمو الاقتصادي. ويعد نموذج Romer(1986) لتراكم المعرفة وكذلك نموذج Romer(1990) لتراكم رأس المال البشري والبحث والتطوير من النماذج التي ركزت على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . ووفقاً للنموذج الأول يرتبط النمو الاقتصادي في الأجل الطويل باكتساب المعرفة وتراكمها، بينما يركز النموذج الثاني على رأس المال البشري الموجه لأنشطة البحث والتطوير كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. أما نموذج Lucas (1988) فيركز على رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب،والذي يسهم في زيادة الانتاجية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وهكذا يتضح لنا أهمية التراكم الرأسمالي المادي والبشري والتقدم التكنولوجي كمحددات أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في إطار النظريات الاقتصادية.

(١–٣)مفهوم التفاوت في الدخل ومؤشراته:

يعد التفاوت في الدخل احدى الظواهر والمشكلات الهامة التي تعاني منها دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية منها. وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠١٤ على ضرورة الحد من التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية لإمكانية تحقيق التنمية المستدامة[١٤]. ويعد عام ١٩٨٠ البداية الحقيقية لظهور مشكلة التفاوت في توزيع الدخل على المستوى العالمي ، حيث ازداد التفاوت ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية بل ازداد داخل الدول المتقدمة والنامية ذاتها . وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن هناك أسباب عديدة أسهمت في تلك الظاهرة الدولية والمحلية أهمها تراجع نصيب

الأجور من الناتج العالمي، التركيز على الاقتصاد المالي بدرجة أكبر من الاقتصاد الحقيقي، زيادة حجم المشروع والتوسع في الملكية الخاصة وسيطرة شركات متعددة الجنسيات على قطاعات اقتصادية ودول العالم، تحول العديد من الدول الى نظم اقتصاديات السوق(١٥).

ويعد مفهوم التفاوت في الدخل Disparity or Inequality Income مرادف لتركز الدخل Income Concentration ويشير التفاوت الى عدم التساوي ويتسع هذا المفهوم ليشمل ليس فقط الدخل ولكن الثروة والاستهلاك والرفاهية والمنفعة،الا أن التفاوت في الدخل أكثر أشكال التفاوت شيوعاً، حيث يرتبط بالبعد عن العدالة في التوزيع (١٦). ويشير Verme et al(2014) أن التفاوت في الدخل يتضمن تفاوت جزئي – يتعلق بالمهارة والتعليم والجنس وغيرها من محددات – والآخر كلي والذي لا يستند على مبررات له،وهو من أهم معوقات التنمية المستدامة(١٧). كما يقسم Bagchi&Svejnar(2013) التفاوت في الدخل والثروة الى تفاوت هيكلي(بسبب الغزو، الاستعمار، العبودية ،وتوزيع الأرض من خلال الدولة أو القوة الاستعمارية) وتفاوت بسبب قوى السوق والذي حدث مع تحول العديد من دول العالم الى اقتصاديات السوق مما أسهم في التفاوت على مستوى الأفراد والمشروعات والمناطق والدول المختلفة (١٨).

وتتعدد تعريفات التفاوت في الدخل ، حيث يعرفه Ghecham (2017) بأنه التوزيع غير المتساوي لأنصبة الأفراد داخل الدولة والذي لا يعود الى اختلاف المهارات والكفاءات(١٩). كما يعرفه(Ferrer(2017 بأنه استحواذ عدد قليل من السكان على النسبة الأكبر من الدخل وبحيث يقل نصيب الفقراء منهم (٢٠). ويشير Todaro&Smith أن هناك نوعان من توزيع الدخل الأول وظيفي يرتبط بتحديد نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج والثاني شخصي يركز على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ويتواجد التفاوت عندما يكون نصيب الفئة العشرية أو العشرينية الأخيرة ضعف أو أكثر من الأولى (٢١).

وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن أهمية دراسة التفاوت تعود الى عوامل عديدة من أهمها:

١-أن التفاوت في الدخل يتعارض في جوهره مع فكرة العدالة، ويعد القناة الأساسية لعدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات السياسية، كما أنه السبب الرئيسي وراء الثورات العربية (٢٢).

٢-التفاوت في الدخل يقترن بزيادة معدل الفقر، وتخفيض الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع وعدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل من خلال تخفيض الحافز على العمل والانتاجية لدى الفقراء [٢٣] .

٣- للتفاوت في الدخل آثار واضحة على خفض النمو الاقتصادي المستقر في العديد من الدول خاصة النامية [٢٤] .

٤-التفاوت في الدخل أسهم في دول عديدة في العديد من الأزمات الاقتصادية، بسبب انخفاض الاستهلاك الكلي والطلب المحلي، بسبب انخفاض متوسط نصيب أغلبية السكان من الدخل [٢٥].

٥- للتفاوت في الدخل آثار سلبية واضحة على الادخار والاستثمار والائتمان ورأس المال البشري[٢٦] .

وتتواجد مؤشرات عديدة لقياس التفاوت في الدخل من أهمها:

١- معامل جيني Gini Coefficient : يتحدد بضعف المساحة بين منحنى لورنز – بوضع النسبة التراكمية للسكان على المحور الأفقي والنسبة التراكمية للدخل على المحور الرأسي- وخط المساواة أو العدالة الاجتماعية . وتتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر(مساواة تامة) والواحد الصحيح (مساواة غير تامة) وكلما ازدادت قيمة هذا المعامل عن الصفر واقتربت من الواحد الصحيح كان مؤشراً للتفاوت الواضح في الدخل. ويضع البعض قيم مثلى لمعامل جيني بحيث يمثل المستوى الأمثل ٠,٢٧ بينما تمثل القيمة من ٠,٢٨- ٠,٣٤ مستوى متوسط الخطورة، أما ٠,٣٥ فأكثر فتمثل مستوى مرتفع الخطورة. ويعد معامل جيني من أشهر مقاييس التفاوت العام في الدخل لإتاحة بياناته وتجاهله لطبيعة الدولة وحجم الاقتصاد وعدد السكان، ويمكن استخدامه في تحديد مدى كفاءة السياسات المستخدمة لإعادة توزيع الدخل. الا أنه لا يوضح التفاوت في الدخل بين المستويات الأعلى أو الأدنى أو الاثنين معاً[٢٧].

٢- نسبة كوزنتس Kuzents Ratio : تعتمد على مقارنة النصيب النسبي للفئات الأعلى من الدخل الى الفئات الأدنى من الدخل، اما بمقارنة أعلى ٢٠% أو ١٠% من السكان في الدخل بأقل ٢٠% أو ٢٠% من السكان في الدخل، وتعد تلك النسبة هامة جداً لأنها تعطى مؤشراً جيداً للتفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء [٢٨] .

٣- الفجوة Gap في الدخل : تعد تلك الفجوة مؤشراً واضحاً للتفاوت في الدخل، ويمكن الاعتماد عليها لقياس التفاوت بين الطبقة الأكثر دخلاً والأقل دخلاً ، كما يمكن الاعتماد عليها لقياس التفاوت في الدخل لطبقة الفقراء وأيضاً الأغنياء، كما يمكن أيضاً استخدامها في قياس التفاوت في الدخل بين الريف والمدن [٢٩] كالآتي:

أ) أولاً الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء: وتتحدد بطرح نصيب الفئة العشرية الأخيرة (١٠) Inh من الفئة العشرية الأولى (١)Inl من الدخل أو بطرح نصيب الفئة العشرينية الأخيرة (٥)Inh من الفئة العشرينية الأولى (١) Inl من الدخل كالآتي

$$Gap = Inh - Inl$$

ب) ثانياً الفجوة في الدخل بين الطبقات الغنية أو الفقيرة: يوضح Ghecham(2017) أنه يمكن استخدام تلك الفجوة في قياس التفاوت في الدخل بين الطبقات الغنية أو الطبقات الفقيرة كل على حدة كالآتي:

$$Gap\ Low = D_2 - D_1$$
$$Gap\ high = D_{10} - D_9 \quad or\ D_5 - D_4$$

حيث D تمثل نصيب الفئة العشرية أو العشرينية من الدخل، Low للطبقة الفقيرة، High للطبقة الغنية

٤- مؤشر ثيل Theil Index: نسبة الى Theil(1967) : ويعد من المقاييس الهامة للتفاوت في الدخل بين المناطق داخل الدولة، أو بين فئات السكان لنفس المنطقة داخل الدولة، كما يستخدم لتحديد التباين في الأجر بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، أو التباين في الأجر بين العمالة في القطاع الزراعي والصناعي ، الا أنه يركز على التباين في الدخول الأجرية فقط،ومن أهم عيوبه أن بياناته متاحة دولياً فقط لقطاع الصناعة(٣٠).

٥-معامل الاختلاف : ويتحدد بقسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي للدخل ، الا أن هذا المؤشر يعطى نسبة تقريبية للتفاوت في الدخل لكن من الممكن حسابة لمناطق مختلفة وقطاعات مختلفة داخل الدولة (٣١).

وهكذا يتضح تعدد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التفاوت في الدخل، الا أن من أهمها معامل جيني وفجوة الدخل وهي المتاحة على نطاق زمني كبير لكل دول العالم.

(٣)أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية النظرية:

(٢-١) أهمية العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل:

تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل من أهم العلاقات التي جذبت انتباه العديد من الاقتصاديين في الأدبيات النظرية والتطبيقية، وذلك لأهمية النمو الاقتصادي والحد من التفاوت في الدخول كأهداف اقتصادية كلية هامة تسعى لها دول العالم والمنظمات الدولية من جانب، ومن جانب آخر بسبب تباين الرؤى بين الاقتصاديين

في الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية بشأن أيهما يؤثر في الآخر، وما هي طبيعة ونوعية هذا التأثير.

فلقد ركز الاقتصاديون لفترة طويلة على أهمية النمو الاقتصادي كأحد محددات التفاوت في الدخل [٣٢]. وتعود تلك العلاقة الى أفكار مالتس في ١٧٩٨،والتي أوضحت أن زيادة النمو الاقتصادي تسهم في زيادة الأجور والسكان، فيزداد الطلب على السلع الزراعية ، ومع زيادة السكان يزداد عرض العمالة الزراعية عن المطلوب منها فتقل الأجور المعروضة، بينما يزداد دخل أصحاب الأراضي الزراعية فيزداد التفاوت في الدخل. ولقد أيد ريكاردو تلك الرؤية مستنداً على مبدأ الندرة النسبية كسبب في التفاوت في الدخل بالتركيز على قطاع الزراعة، الا أن الواقع أثبت أن التقدم التكنولوجي والتركيز على قطاع الصناعة كان السبب الرئيسي في تلك العلاقة. ثم جاء ماركس في ١٨٦٧ وأوضح أن زيادة النمو الاقتصادي تسهم في زيادة التراكم الرأسمالي، وزيادة نصيب الطبقة الرأسمالية من الدخل على حساب العمال مما يسهم في زيادة التفاوت في الدخل.

وفي عام ١٩٥٥ قدم كوزنتس نظريته في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل معتمداً على بيانات شملت الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وألمانيا، وتقسيم الاقتصاد لقطاعين الزراعة والصناعة، حيث أوضح أنه مع بداية النمو الاقتصادي يزداد التفاوت في الدخل- بسبب هجرة العمالة من الريف للمدن وارتفاع الأجور في المدن في قطاع الصناعة، مما يخلق تفاوت واضح في الدخل- ثم يقل فيما بعد بسبب زيادة عرض العمالة في قطاع الصناعة واستيعاب القطاع للمطلوب من العمالة، وهكذا تتواجد علاقة غير خطية تتخذ شكل حرف U بين النمو والتفاوت في الدخل، وتظهر في الدول التي يتواجد بها قطاع حديث وقطاع تقليدي[٣٣].

وقد قدم العديد من الاقتصاديين تفسيرات لمنحنى كوزنتس الذي يوضح أن النمو الاقتصادي محدد هام للتفاوت في الدخل استندت على أبعاد عديدة كالتقدم التكنولوجي والائتمان والبعد السياسي، الا أن الدراسات التطبيقية في هذا الإطار اختلفت نتائجها، فعلى الرغم من اثبات البعض وجود علاقة طردية أوضحت أخرى علاقة عكسية، كما أوضحت ثالثة الاتجاهين للعلاقة وأوضحت رابعة عدم معنوية تلك العلاقة ومن أشهر الدراسات الأخيرة Randolf &Lott(1993);Mbaku(1997);Barro(1999)،التي أشارت أن النمو ليس محدد أساسي للتفاوت بل هناك عوامل أكثر أهمية منه[٣٤] .

ومع بداية عقد الثمانينات اتجهت الأدبيات الاقتصادية، خاصة مع التطور الحادث في الدول حديثة التصنيع الى دراسة الاتجاه العكسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، ومعرفة هل يعد التفاوت في الدخل أحد محددات النمو الاقتصادي أم

لا. وتعد دراسة تلك العلاقة من هذا الاتجاه ذات أهمية خاصة في الدول النامية لأسباب عديدة أهمها: :

١- تعاني العديد من الدول النامية من تفاوت في توزيع الدخل قد يصل الى حد الخطورة في بعض الدول ، واثبات أن هذا التفاوت محدداً للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل يمكن أن يعيد توجيه أنظار صانعي السياسة الاقتصادية ويؤثر بشكل واضح على السياسات الاقتصادية المستخدمة .

٢- أن تحديد أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، يتطلب معرفة هل يعد التفاوت محدداً هاماً للنمو الاقتصادي مقارنة بالمحددات الهامة الأخرى، التي تقرها النظرية الاقتصادية أم لا .

٣- العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي علاقة غير محددة، ففي بعض الدول ازداد معدل النمو الاقتصادي رغم ارتفاع معامل جيني ، وفي دول أخرى ازداد معدل النمو الاقتصادي وكان مصحوباً بانخفاض معامل جيني.

٤-لقد كان للتفاوت في توزيع الدخل أثراً واضحاً في قيام الثورات العربية في العديد من الدول ، وعلى جانب آخر يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية الكلية لكل دول العالم، مما يزيد من أهمية دراسة تلك العلاقة في الدول النامية ومنها مصر، حيث أن علاقة النمو بالتفاوت تؤثر على التوظف والهجرة الدولية والتحويلات الشخصية.

٥ -ان تحديد أثر التفاوت على النمو الاقتصادي يتطلب تحديد أهم القنوات التي يمكن أن يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، مع التمييز بين تلك العلاقة في الأجل القصير والأجل الطويل .

(٢-٢) القنوات التي تنقل أثر التفاوت في الدخل للنمو الاقتصادي: يعد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي من الموضوعات المثيرة للجدل، والتي تباينت آراء الاقتصاديين بشأنها. ففي إطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية نجد أن التفاوت يكون نافع للنمو الاقتصادي، بينما لا يحفز النمو في النظريات الأخرى. وفي إطار الأدبيات الاقتصادية تعددت الرؤى بشأن أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي. فيرى البعض أن هذا الأثر طردي، وأن زيادة التفاوت يصاحبها زيادة النمو. بينما يرى فريق آخر أن هذا الأثر عكسي وأن زيادة التفاوت يصاحبها انخفاض النمو. وفي اتجاه ثالث يرى آخرون أن التفاوت في الدخل لا يعد محدد للنمو الاقتصادي استناداً الى ما أوضحته النظرية الاقتصادية، وأن الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الاتجاه العكسي للعلاقة اعتمدت أغلبها على نماذج متحيزة تناولت عدداً قليلاً من المتغيرات، أو اعتمدت على حزمة بيانات، أو أوضحت أثر معنوي للتفاوت في الدخل لكنه ضئيل جداً مقارنة بأثر المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي.

وتؤكد معظم الأدبيات الاقتصادية أن التحليل السليم لتلك العلاقة يتطلب ليس فقط ايضاح أثر التفاوت على النمو الاقتصادي، ولكن كذلك استعراض القنوات المختلفة التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو الاقتصادي وأن بعض تلك القنوات قد تكون نشطة في تفاوت الدخل عند القمة، بينما قد تنشط قنوات أخرى في تفاوت الدخل عند القاع وهذا ما أكده Voitchovsky(2005);Andersen(2015); Bagchi & Svejnar (2013) في احدى الدراسات الهامة. كما يرى البعض ضرورة ادخال تلك القنوات في نماذج قياسية تعكس وتوضح أثر التفاوت على النمو وعلى القنوات المختلفة التي تنقل هذا الأثر للوصول الى نتائج دقيقة، وتعد تلك القنوات محددات أساسية للنمو الاقتصادي ذاته مما يعنى ضرورة عدم اغفالها. ان استعراض الأدبيات الاقتصادية النظرية يتضمن العديد من القنوات، التي ينتقل من خلالها أثر التفاوت الى النمو الاقتصادي، سواء بأثر ايجابي أو سلبي، وفيما يلي استعراضاً لأهم تلك القنوات[٣٥] :

١-قناة التراكم الرأسمالي Capital Formation: توضح أن التفاوت في الدخل يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الادخار وبالتالي على التراكم الرأسمالي، وقد أوضح نموذج هارود ودومار هذه الفكرة بأن التفاوت في الدخل يخفض التراكم الرأسمالي. ويوضح البعض أن أثر التفاوت على النمو اما أن يكون ايجابي، حيث يزداد النمو في الدول التي لديها تفاوت في الدخل، أو سلبي إذا حدث العكس وقد قدم Lahouij(2017) تحليلاً لتلك القناة. ويتحقق الأثر الايجابي لأن التفاوت في الدخل يسهم في ادخار أعلى للأغنياء، وفي المستوى الأعلى من الدخل يمتلك الأفراد ثروات كافية لتنفيذ خططهم الاستثمارية لأن الميل الحدي للادخار للطبقات الغنية يكون أكثر من الفقيرة، كما أن لديهم القدرة على المخاطرة، ومع زيادة الادخار يزداد التراكم الرأسمالي للأغنياء ويزداد العائد على رأس المال مقارنة بالعمل، مما يحفز الأغنياء أكثر على الاستثمار فيزداد النمو الاقتصادي. الا أن هذا الأثر غير مؤكد لأنه ليس كل ادخار يوجه للاستثمار. أما الأثر السلبي فيتحقق من خلال أن زيادة التفاوت في الدخل تسهم في مزيد من الاستهلاك للسلع الترفية وتحويل أموال أكثر للخارج، وتزداد الفجوة بين الادخار والاستثمار بسبب انخفاض الادخار المحلي نتيجة انخفاض متوسط الدخل لأغلبية السكان، فيقل التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي.

وهكذا يتضح احتمالية الأثر الايجابي بدرجة أكبر للتفاوت في الدخل على التراكم الرأسمالي.

٢-قناة الائتمان Credit Channel: توضح أن التفاوت في الدخل يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وقد يكون الأثر ايجابي أو سلبي، وقد قدم Galor and Zeira(1993) تحليلاً لتلك القناة، حيث يتحقق

الأثر الايجابي لأن التفاوت في الدخل يجعل الائتمان المتاح فقط للأغنياء، الذين يتوافر لديهم الضمانات الكافية للحصول على هذا الائتمان، بينما لا يتوافر الائتمان للفقراء، ومعظم الائتمان للأغنياء سيكون موجه للتراكم الرأسمالي فيزداد النمو، الا أن هذا غير مؤكد، فقد ينخفض النمو بسبب تركز الائتمان. أما الأثر السلبي فيتحقق من خلال سعى الحكومة لتمييز الطبقات الفقيرة في الائتمان الممنوح لخفض التفاوت في الدخل للقيام بالمشروعات الصغيرة، وبحيث يكون هناك امكانية لتجزئة الاستثمار وأن هذا يخلق أثراً سلبياً على الاستثمارات الجديدة للأغنياء مما يقلل من النمو، كما أن عدم كمال سوق رأس المال يخفض من فرص الاستثمار والنمو. ويؤكد Aghion &Bolton(1997) أن التفاوت في الدخل يسهم في خلق أسواق رأس مال غير تامة. وهكذا يتضح احتمالية أكبر للأثر الايجابي للتفاوت في الدخل على الائتمان للقطاع الخاص.

٣-قناة رأس المال البشريHuman Capital Channel: استخدم جاكوب منسر هذا المصطلح لأول مرة في عام ١٩٥٨، ثم استخدمه العديد من الاقتصاديين فيما بعد، ويشير الى مجموعة المهارات والقدرات التي يمتلكها أفراد المجتمع، والتي يمكن أن تسهم في زيادة انتاجيتهم وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق التعليم والتدريب والرعاية الصحية. ويؤكد Andersen(2015) أن الدول التي ازداد بها النمو الاقتصادي كانت تتسم بتفاوت أقل في الدخل وزيادة رأس المال البشري، كما أن نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي الى عدد السكان أو عدد سنوات التعليم تعد من أهم مقاييس رأس المال البشري. وتوضح قناة رأس المال البشري أن التفاوت في الدخل يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على رأس المال البشري، وقد يكون هذا الأثر ايجابي أو سلبي. ويتحقق الأثر الايجابي لأن التفاوت في الدخل يجعل الطبقات الفقيرة أكثر حرصاً على الاستثمار في التعليم لتحسين مستوى دخلهم في المستقبل، مما يزيد من رأس المال البشري داخل الدولة فيزداد النمو الاقتصادي. أما الأثر السلبي فيتحقق لأن زيادة التفاوت في الدخل تجعل الاستثمار في رأس المال البشري مقتصر على الأغنياء فقط دون الفقراء فيقل رأس المال البشري في الدولة ويقل النمو الاقتصادي، الا أن الأثر السلبي للتفاوت على رأس المال البشري قد يفوق الأثر الايجابي، لأن زيادة معدل الفقر سيصاحبها نقص رأس المال البشري ، الا أن رأس المال البشري يتأثر بعوامل أهمها اهتمام الدولة بالتعليم المجاني واصلاحه بما يجعل النتائج ايجابية، الحراك الاقتصادي والذي قد يؤثر على انتقال بعض الأفراد من طبقة الى أخرى ويسهم في زيادة رأس المال البشري على الرغم من وجود تفاوت في الدخل .

وهكذا يتضح احتمالية أكبر للأثر السلبي للتفاوت في الدخل على رأس المال البشري، باستثناء الدول التي يكون تؤدي فيها الحكومة دوراً هاماً في التعليم.

٤- قناة سياسة اعادة توزيع الدخل Redistributive income Policy Channel : توضح أن التفاوت في الدخل يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على سياسة اعادة توزيع الدخل والتي تتركز في الضرائب والانفاق الحكومي(سياسة اعادة توزيع الدخل التقليدية)، وقد يكون الأثر ايجابي أو سلبي، وقد قدم Alesina & Rodrik (1994) تحليلاً لتلك القناة . ويتحقق الأثر الايجابي لأن التفاوت في الدخل يؤدي الى المزيد من الدعم، الذي تقدمه الحكومة للفقراء من خلال زيادة الانفاق الحكومي، مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي لأن مضاعف الانفاق الحكومي يكون موجب وكبير. وقد يتحقق الأثر السلبي لأن سياسة اعادة توزيع الدخل غالباً يصاحبها زيادة الضرائب على الاستثمارات مما يقلل من الحافز على الاستثمار، كما يحدث مزاحمة للاستثمار العام للاستثمار الخاص، فيقل النمو الاقتصادي. ويشير Andersen(2015) أن دول العالم يجب أن لا تركز فقط على الوسائل التقليدية في اعادة توزيع الدخل، بل يجب البحث عن وسائل حديثة.

وهكذا يتضح احتمالية الأثر الايجابي والسلبي للتفاوت في الدخل على سياسة اعادة توزيع الدخل.

٥-قناة الفساد Corruption Channel: تعد من القنوات الهامة التي ينتقل من خلالها أثر التفاوت الى النمو الاقتصادي، وتؤكد الأدبيات الاقتصادية المتاحة أن أغلب الأثر للتفاوت على الفساد يكون طردي. فزيادة التفاوت خاصة بين المستوى الأعلى والأدنى تسهم في مزيد من الفساد، وحدوث الجرائم وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعدم الثقة في السياسات الحكومية، مما يؤثر سلباً على الاستثمارات الجديدة والنمو الاقتصادي. ويؤكد Kelly(2000) أن التفاوت في الدخل ليس محدداً للفساد ولا يؤثر على جرائم المال ولكن يؤثر فقط على جرائم العنف. كما يشير Rodrik(1997) أنه في حالة عدم وجود دور فعال للحكومة وسياسات لإعادة توزيع الدخل يسهم التفاوت في الدخل في توليد صراع اجتماعي يسهم في انخفاض النمو بشكل حاد. وتتواجد آراء معارضة أن زيادة التفاوت في الدخل ستسهم في انتخاب حكومة مكافحة للفساد، مما يدعم النمو في المستقبل، الا أن الدليل ضعيف بشأن الأثر العكسي للتفاوت على الفساد. وهكذا يتضح عدم وضوح العلاقة بين التفاوت في الدخل والفساد.

٦-قناة الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment Channel: توضح أن التفاوت في الدخل يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير الايجابي أو السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أوضح Moustafa أهمية هذه القناة في نقل أثر التفاوت للنمو لأن المساهمين في المشروعات الأجنبية يقتصرون على الطبقات الغنية. ويتحقق الأثر الايجابي من أن زيادة التفاوت في الدخل تسهم في تزايد الدخول والثروات

لبعض الفئات التي يمكن أن تجذب مستثمرين أجانب في مشروعات استثمار أجنبي مباشر داخل الدولة المضيفة فيزداد النمو .أما الأثر السلبي فيحدث بسبب أن زيادة التفاوت تؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد عائق لاستثمارات المشروعات الصغيرة للفقراء فيتخفض النمو الاقتصادي.وعلى الرغم من تلك التحليلات، الا أن البعض يؤكد على عدم معنوية تأثير التفاوت في الدخل على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهكذا يتضح عدم وجود اتجاه محدد للتفاوت في الدخل على الاستثمار الأجنبي المباشر.

(٣) الدراسات السابقة والفجوة البحثية: تعددت الدراسات التي تناولت أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرضاً لأهم تلك الدراسات وفقاً للترتيب الزمني لها:

١-دراسة [٣٦] Persson and Tabellini(1991) للنمو الاقتصادي كدالة في التفاوت في الدخل(تم قياسه بنصيب أعلى فئة عشرينية من الدخل) والمشاركة السياسية وعدد الملتحقين بالتعليم الأساسي في ٦٥ دولة متقدمة ونامية للفترة ١٩٦٠-١٩٨٥ وباستخدام طريقة OLS. وقد أوضحت الدراسة وجود أثر معنوي موجب للمشاركة السياسية والتعليم الأساسي، ووجود أثر معنوي سالب للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي يكون كبير في الدول المتقدمة عن الدول النامية بسبب انخفاض الاستثمار الخاص. وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسة الا أنها تجاهلت محددات أساسية للنمو الاقتصادي كالتراكم الرأسمالي، واعتمدت على الملتحقين بالتعليم الأساسي كمؤشر لرأس المال البشري وهذا غير دقيق، كما لم تجري اختبارات الاستقرار للبيانات المستخدمة واختبارات السببية، كما أن معامل تأثير التفاوت على النمو في الدول النامية كان منخفض جداً مقارنة بالمحددات الأخرى.

٢-دراسة[٣٧] Glaeser et al (2004) لمقارنة أثر التفاوت في توزيع الدخل ومتغيرات أخرى (رأس المال البشري وطبيعة المؤسسات السياسية) على النمو الاقتصادي في ٢٥ دولة نامية ومتقدمة للفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ باستخدام طريقة OLS ونموذج شبه لوغاريتمي وتحديد النمو الاقتصادي كدالة في التفاوت في الدخل، رأس المال البشري(تم قياسه بالملتحقين بالتعليم الجامعي) وطبيعة المؤسسات السياسية (مخاطر نزع الملكية، مستوى الديمقراطية، الاستقلال القضائي ، التأثير الحكومي). وقد أوضحت الدراسة وجود أثر معنوي طردي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وكذلك أثر معنوي طردي للتفاوت في الدخل والديمقراطية على النمو الاقتصادي، الا أن أثر التفاوت في الدخل ضئيل مقارنة بالمتغيرات الأخرى،كما تواجدت سببية من رأس المال البشري والتفاوت والديمقراطية للنمو الاقتصادي. وقد أكدت الدراسة أن أثر

التفاوت وطبيعة المؤسسات السياسية (باستثناء الديموقراطية) يأتي في المرتبة الثانية بعد رأس المال البشري. وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسة، الا أنها لم تتناول التراكم الرأسمالي كمحدد هام للنمو، ولم تناقش القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو الاقتصادي.

٣- دراسة [٣٨] Voitchovsky(2005) لأثر شكل توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في ٢٥ دولة نامية ومتقدمة للفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ باستخدام طريقتي OLS&GMM بتحديد النمو الاقتصادي كدالة في التفاوت في توزيع الدخل ومتغيرات رقابية أخرى (المعدل المتوسط للاستثمار خلال خمس سنوات، السنوات المتوسطة للتعليم كمقياس لرأس المال البشري) وقد تم استخدام ثلاثة مؤشرات للتفاوت بمعامل جيني والتفاوت في الفئات الأعلى دخلاً والتفاوت في الفئات الأقل دخلاً . وقد أوضحت الدراسة أن معامل جيني ليس له أثر معنوي على النمو الاقتصادي، بينما تواجد أثر معنوي موجب لتفاوت الدخل في الفئات الأعلى دخلاً، وأثر معنوي سالب لتفاوت الدخل في الفئات الأقل دخلاً، وهكذا فالتفاوت في الدخل في نهاية القمة والقاع للتوزيع له آثار مختلفة على النمو الاقتصادي . وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسة، الا أنها أغفلت متغيرات هامة مؤثرة على النمو ولم تجري اختبارات الاستقرار والسببية .

٤-دراسة[٣٩] Degutis(2012) لتحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في ١١٤ دولة نامية ومتقدمة(منها مصر) باستخدام بيانات مقطعية (كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥) وطريقة OLS وقد تم تحديد النمو كدالة في عوامل جوهرية(التراكم الرأسمالي، رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي بعدد الاختراعات السنوية) وعوامل مؤسسية (الاستقرار السياسي، الفساد، حقوق الملكية) وعوامل ديمغرافية(المساواة العنصرية، المساواة بين الجنسين) والتفاوت في الدخل ومتغير مبطأ للنمو.وقد توصلت الدراسة الى أن التفاوت له أثر معنوي عكسي في الدول النامية لكنه ضئيل، بينما كان له أثر معنوي طردي في الدول المتقدمة، وأن أثر رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي والاستثمار والمساواة بين الجنسين كان معنوي طردي. كما أوضحت أن أغلب دول العالم سعت الى خفض التفاوت من خلال الضرائب والانفاق الحكومي وتحسين نتائج التعليم الجامعي. ورغم أهمية تلك الدراسة الا أنها اعتمدت على بيانات مقطعية وكمتوسط خلال فترة زمنية ، كما لم تتضمن اختبارات الاستقرار.

٥-دراسة [٤٠]Bagchi&Svejnar(2013) لتحديد أثر التفاوت في الدخل والثروة ومتغيرات رقابية أخرى (معدل الفقر، نصيب الفرد من الدخل ، عدد سنوات التعليم ، معدل التضخم ، نوع الدولة)على النمو الاقتصادي في ٤١ دولة متقدمة ونامية في الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٩ باستخدام طريقة OLS. وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها أن

أثر التفاوت في الدخل والثروة (المرتبط بالسياسة) على النمو معنوي عكسي وضئيل في الدول النامية بينما كان معنوي طردي وكبير في الدول المتقدمة، كما تواجد أثر معنوي عكسي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل التضخم وأثر معنوي طردي لرأس المال البشري. وعلى الرغم من أهمية الدراسة، الا أنها لم تجري اختبارات الاستقرار ولا السببية، كما أنها أهملت متغيرات هامة كالتراكم الرأسمالي.

٦-دراسة [٤١](2014) Sbaouelgi لتحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي بالتطبيق على دول OECD للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ وباستخدام طريقتين هما OLS & 2SLS واختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة،وقد تم تحديد النمو الاقتصادي كدالة في الاستثمار، الفساد، الانفاق الحكومي ،التعليم ، الانفتاح المالي ، الانفتاح التجاري ، التضخم ، السكان ، الحرية السياسية ، التفاوت في الدخل (مقاساً بمعامل جيني). وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية غير مباشرة بين النمو والتفاوت من خلال قنوات رأس المال البشري، الاستقرار السياسي، الانفتاح المالي والتجاري والفساد. كما أوضحت ضآلة معامل تأثير التفاوت في الدخل مقارنة بأثر المتغيرات المستقلة الأخرى، وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسة الا أنها لم تتضمن تحليل لأثر التفاوت على النمو من خلال القنوات الهامة لنقل هذا الأثر، واتجاه السببية.

٧-دراسة [٤٢](2015)Petersen &Schoof لتحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في ألمانيا للفترة ١٩٧٠-٢٠١٤ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي مع تحديد مؤشرات تعكس النمو والتفاوت ودراسة القنوات المختلفة لربط النتائج للقنوات بنتائج المؤشرات التي تم قياسها. وقد توصلت الدراسة الى وجود قنوات عديدة لنقل أثر التفاوت الى النمو تشمل التراكم الرأسمالي ورأس المال البشري والائتمان الممنوح للقطاع الخاص والفساد وسياسات اعادة توزيع الدخل والاستثمار الأجنبي المباشر، الا أن فعالية تلك القنوات تختلف من الدول المتقدمة للنامية. كما أن أثر التفاوت على النمو يتوقف على مدى التفاوت، فاذا تجاوز حد معين يكون أثره سالب على النمو في الأجل الطويل، وأن أثر التفاوت على النمو في ألمانيا طردي. وتعد تلك الدراسة مفيدة في شرح القنوات التي ينتقل من خلالها أثر التفاوت للنمو الا أنها مطبقة على دولة متقدمة ولم تتناول تحليل قياسي للمشكلة .

٨-دراسة[٤٣](2016)Kolev&Niehues لتحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في ١١٣ دولة نامية ومتقدمة(منها مصر) للفترة ١٩٦٠-٢٠١٠ بالاعتماد على نموذج شبه لوغاريتمي وطريقة GMM وبحيث يكون النمو الاقتصادي كدالة في قيم عدة متغيرات في العام السابق شملت معدل النمو الاقتصادي، التفاوت في الدخل ، التكوين الرأسمالي ، رأس المال البشري. وقد توصلت تلك الدراسة الى وجود أثر

معنوي طردي لكل المتغيرات في الدول المتقدمة بما فيها التفاوت في الدخل ، بينما كان الأثر معنوي عكسي للتفاوت في الدخل ورأس المال البشري في الدول المتقدمة . وقد أوضحت الدراسة أن اجراء دراسات على مستوى كل دولة يعد مفيد للوصول الى نتائج دقيقة .

٩-دراسة [٤٤] Michael &Nikolas(2016) لتحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في ١٢٦ دولة متقدمة ونامية(منها مصر) للفترة ١٩٦٨-٢٠٠٧ باستخدام طرق TSLS&GMM وقد تم تحديد معدل النمو الاقتصادي كدالة في معدل النمو الاقتصادي السابق، والقيم في العام السابق للتفاوت في الدخل(بمؤشر Theil) ، رأس المال البشري ، الاستثمار الكلي ، الانفاق الاستهلاكي الحكومي ، شروط التجارة ، الديمقراطية، نمو السكان ، التضخم . وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي طردي للتفاوت في الدخل(في الدول المتقدمة والنامية) ورأس المال البشري والاستثمار الكلي، والانفاق الاستهلاكي الحكومي، وأثر معنوي عكسي للتضخم ، وأثر غير معنوي لشروط التجارة والديمقراطية. كما أكدت الدراسة فعالية قناة رأس المال البشري وسياسة اعادة توزيع الدخل من خلال الانفاق الحكومي. وعلى الرغم من اهمية تلك الدراسة الا أنها تضمنت حزمة بيانات غير متجانسة ولم تجري اختبارات الاستقرار والسببية .

١٠-دراسة [٤٥] Lahouij 2017 للنمو الاقتصادي (بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي) كدالة في التفاوت في الدخل (بمعامل جيني)،التكوين الرأسمالي ،رأس المال البشري، الانفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، معدل التضخم ، معدل الخصوبة ، نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي، تشوهات السوق. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج شبه لوغاريتمي وطرق Fixed Effects, GMM بالتطبيق على حزمة بيانات ضمت ١٢ دول عربية منها مصر للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٧، وقد أوضحت وجود أثر معنوي عكسي لمعامل جيني والانفاق الحكومي والانفتاح التجاري، وأثر معنوي طردي للتراكم الرأسمالي ورأس المال البشري وتشوهات السوق ، وأثر غير معنوي لباقي المتغيرات. الا أن تلك الدراسة اعتمدت على حزمة بيانات مما يجعل نتائجها غير مؤكدة لمصر، لم تدخل متغيرات هامة كالفساد، ولم توضح اتجاه السببية من التفاوت للنمو ، ولم توضح أي القنوات كان لها أثر واضح في تلك العلاقة العكسية من التفاوت للنمو.

١١-دراسة [٤٦] Andide(2017) لتحديد طبيعة العلاقة من الاتجاهين بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل في نيجيريا للفترة ١٩٨٤-٢٠٠٥ باستخدام طريقة OLS .وفي اطار دراسة أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي تم تحديد النمو الاقتصادي كدالة في التفاوت في الدخل ، ومربع التفاوت في الدخل ، وقد طبقت

الدراسة اختبارات الاستقرار والسببية وقد توصلت الى أن التفاوت في الدخل لا يعد محدد للنمو الاقتصادي بينما يعد النمو الاقتصادي محدد للتفاوت في الدخل في الدول النامية أي أن الأثر للتفاوت على النمو غير معنوي. ورغم ما تضمنته تلك الدراسة من اختبارات الاستقرار والسببية الا أن النموذج المستخدم اعتمد فقط على التفاوت في الدخل كمتغير وحيد يؤثر على النمو الاقتصادي مما يجعل النموذج المستخدم غير دقيق ومتحيز وبما لا يضمن دقة نتائجه.

<u>الفجوة البحثية:</u> على الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي ركزت على أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي (من الملاحظ أن عدد كبير منها اعتمد على بيانات مقطعية، كما اعتمدت بعضها على حزمة بيانات شملت دول غير متجانسة في ظروفها الاقتصادية، وقد استخدمت العديد من الدراسات نماذج قياسية متحيزة أهملت بعضها محددات هامة للنمو الاقتصادي أو اختبارات الاستقرار للبيانات المستخدمة)، الا أن تلك الدراسات لم تركز على استخدام نموذج ديناميكي في تحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي والقنوات المختلفة لنقل أثر التفاوت في الدخل للنمو الاقتصادي ، ويعد ذلك محدوداً بل نادراً في إطار الاقتصاد المصري ، وسوف يركز البحث الحالي على دراسة أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي وعلى القنوات التي تنقل أثر التفاوت للنمو من خلال نموذج ديناميكي يطبق على الاقتصاد المصري .

(٤) الأساليب القياسية المستخدمة والنموذج المقترح ونتائجه العملية:

<u>(٤-١) الأساليب القياسية المستخدمة في البحث والنموذج المقترح:</u> يستند البحث على الفروض الآتية التي سوف يسعى الباحث لاختبارها على مستوى الاقتصاد المصري

١- يوجد أثر معنوي للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي.

٢-توجد قنوات عديدة ذات آثار مختلفة لنقل أثر التفاوت في الدخل للنمو الاقتصادي تشمل التراكم الرأسمالي، رأس المال البشري،الائتمان،الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر،وسياسة اعادة توزيع الدخل.

وللتحقق من صحة هذه الفروض على مستوى الاقتصاد المصري، اعتمد الباحث على نموذج كلي ديناميكي يتضمن مجموعة من المتغيرات الداخلية أو التابعة(تشمل النمو الاقتصادي وجميع القنوات التي تنقل أثر التفاوت للنمو وهي التراكم الرأسمالي ، رأس المال البشري، الائتمان للقطاع الخاص، الفساد ، الاستثمار الأجنبي المباشر) ومتغيرات خارجية أو مستقلة تشمل الانفاق الحكومي(الذي يعد متغير خارجي وفقاً للعديد من النماذج في النظرية الاقتصادية) والتفاوت في الدخل (الذي يقاس بالفجوة بين الفئة العشرينية الأخيرة(٥) والأولى(١) من الدخل) ويوضح جدول (١) في ملاحق البحث رموز وقياس تلك المتغيرات. وسوف يستعين الباحث بقيم اللوغاريتم الطبيعي لكل

متغيرات النموذج، وفي حالة عدم استقرار قيم المتغيرات في المستوى الأصلي يتم الاستعانة بالفروق الأولى وهنا تعكس قيم معلمات النموذج المقدرة المرونات بشكل مباشر (فالشائع في النماذج الكلية أن تكون المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى). وسوف يتم تقدير معلمات هذا النموذج من خلال الانحدار الذاتي Autoregression وهو ما يعد شائعاً في تقدير النماذج الكلية الديناميكية التي تتضمن عدة متغيرات داخلية وخارجية [٤٧] ويتحدد النموذج كالآتي:

$$\mathbf{Ln(E_t) = a_0 + B\ Ln(X_t) + C\ Ln(X_{t-i}) + D\ Ln(E_{t-i})\varepsilon_t} \quad \text{----------(1)}$$

حيث تمثل $\mathbf{E_t}$ مصفوفة تعكس المتغيرات الداخلية التي تشمل النمو الاقتصادي وجميع القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، $\mathbf{E_{t-i}}$ مصفوفة تعكس القيم المبطأة للمتغيرات الداخلية، $\mathbf{X_t}$ مصفوفة تعكس المتغيرات الخارجية ، $\mathbf{X_{t-i}}$ مصفوفة تعكس القيم المبطأة للمتغيرات الخارجية i فترات الابطاء، B، مصفوفة المعلمات المقدرة لأثر المتغيرات الخارجية على المتغيرات الداخلية، C مصفوفة المعلمات المقدرة لأثر المتغيرات الخارجية المبطأة على المتغيرات الداخلية،D مصفوفة المعلمات المقدرة لأثر المتغيرات الداخلية المبطئة على المتغيرات الداخلية ، $\mathbf{a_0}$ متجه يعكس أثر العوامل الأخرى على المتغيرات الداخلية، ε_t الخطأ العشوائي، t الفترة الزمنية .

ويتميز النموذج اللوغاريتمي المزدوج بخصائص أهمها أنه مناسب للمتغيرات الكلية التي لا تكون مستقرة في مستواها الأصلي ولكن تكون مستقرة في الفروق الأولى ،أن معلماته المقدرة تمثل مرونات بشكل مباشر، يعطي نتائج ذات جودة أعلى وأقل قيم للخطأ العشوائي، يقلل من احتمال ظهور مشكلة عدم ثبات التباين.

ويعتمد الباحث على عدة أساليب قياسية[٤٨] سيتم تنفيذها من خلال البرنامج الإحصائي Eviews هي : أولاً: اختبارات الاستقرار أو جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المستخدمة لتجنب أي تقديرات زائفة باستخدام اختبار ديكي فولار الموسع. ثانياً: تحديد فترات الابطاء المثلى Optimal Lag Length: يؤكد(2016) Shrestha أن بناء النماذج الكلية الديناميكية يتطلب استخدام فترات ابطاء، لأن الاقتصاد الكلي يتضمن فترات ابطاء عديدة لتحديد المشكلة واتخاذ القرار والتنفيذ، كما أنه على جانب آخر يجعلنا نتجنب الحكم الشخصي بشأن فترة التباطؤ المثلي. ويتفق العديد من الباحثين على أن معيار شوارتز SC يعد من أهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في العينات صغيرة الحجم . ثالثاً: الانحدار الذاتي Autoregression: وذلك لإمكانية تقدير

معلمات النموذج الكلي الديناميكي المستخدم. رابعاً: اختبار السببية بين المتغيرات : سوف يتم الاعتماد على اختبار Toda &Yamamoto(1995) ، حيث يتسم باعتماده على نموذج VAR، ويأخذ في الحسبان رُتب استقرار السلاسل الزمنية وفترات الإبطاء المثلى ويُعد اختبار مُطور لسببية جرانجر (Augmented Granger Causality Test) ويقوم هذا الاختبار على فرض عدمي مؤداه أن المتغير الأول لا يُسبب المتغير الثاني في الأجل الطويل[٤٩]: وسوف يتم تطبيق هذا الاختبار على جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج، لمعرفة العلاقة السببية في الأجل الطويل بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي وجميع القنوات الناقلة لأثر التفاوت للنمو للتأكد من امكانية أن التفاوت يسبب النمو أم لا ومعرفة السبب في تلك العلاقة السببية .

(٤-٢) النتائج العملية للبحث: تتضمن ما يلي :

(٤-٢-١) نتائج اختبارات الاستقرار للبيانات المستخدمة: يوضح جدول (٢) بملاحق البحث أن جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج كانت غير مستقرة في مستوياتها الأصلية، ولكن أصبحت مستقرة في الفروق الأولى وهو ما يبرر استخدام النموذج اللوغاريتمي المزدوج .

(٤-٢-٢) نتائج فترة التباطؤ الأمثل: يوضح جدول (٣) بملاحق البحث أن فترة التباطؤ الأمثل باستخدام معيارSC للمتغيرات المستخدمة المقدرة في نموذج VAR كانت عام واحد فقط، ويعد هذا المعيار مفيد في حالة انخفاض حجم العينة المستخدمة في البيانات.

(٤-٢-٣) نتائج نموذج الانحدار الذاتي: يوضح جدول (٤) نتائج أهمها:

-وجود أثر معنوي طردي للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في نفس العام، الا أن هذا الأثر كان ضئيل مقارنة بباقي القنوات المؤثرة على النمو الاقتصادي، فمن الملاحظ أن ترتيب تأثير المتغيرات على النمو الاقتصادي كانت النمو السابق، الانفاق الحكومي السابق ،الانفاق الحكومي لنفس العام، راس المال البشري، الفساد، التراكم الرأسمالي .

-وجود أثر معنوي واضح لجميع القيم المبطئة للمتغيرات الداخلية في النموذج، وهو ما يؤكد على تأثر قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري بالقيم السابقة لها.

-وجود أثر معنوي للتفاوت في الدخل والائتمان المحلي، بينما لم يتواجد أثر معنوي للتفاوت في الدخل على رأس المال البشري والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد أهمية قناة التراكم الرأسمالي والائتمان في نقل أثر التفاوت في الدخل للنمو الاقتصادي. وتؤكد النتائج السابقة صحة فروض البحث.

(٤-٢-٤) نتائج اختبارات السببية: اعتمد الباحث على اختبار Toda&Yamamoto للأجل الطويل:

اتضح من تحليل النتائج العملية السابقة أن فترة الإبطاء المثلي بمعيار (SC) بلغت سنة واحدة، كما أن أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية بلغت سنة واحدة ، وسوف يتم إعداد هذا الاختبار بفترة إبطاء سنتين (أعلى رتبة استقرارd_{max} + فترة الإبطاء الأمثلK). وقد تم تطبيق البيانات الخاصة بالنموذج للحصول على نتائج هذا الاختبار للتأكد من العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، والقنوات التي تنقل أثر التفاوت في الدخل للنمو الاقتصادي واتجاه علاقة السببية في الأجل الطويل. ويوضح جدول رقم (٥) تلك النتائج والتي تشير الى أن التفاوت في الدخل كان سبباً للنمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي والائتمان المحلي.وتؤكد النتائج السابقة صحة فروض البحث.

النتائج والتوصيات ومقترحات بحثية مستقبلية.

١. النتائج : يعد النمو الاقتصادي وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل من أهم الأهداف الاقتصادية الكلية لدول العالم، خاصة النامية، وقد سعت دول العالم ومنها مصر لوضع تلك الأهداف كأهداف محورية في رؤيتها للتنمية المستدامة . وتتباين رؤى الاقتصاديين بشأن العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي وأيهما يؤثر في الآخر. وتتفق أغلب الأدبيات الاقتصادية بشأن أثر النمو الاقتصادي على التفاوت في الدخل في معظم دول العالم ، الا أن أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، يعد من الموضوعات الجدلية ،خاصة مع تعدد محددات النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية والأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية ، حيث يعد التراكم الرأسمالي ورأس المال البشري والتقدم التكنولوجي من أهم تلك المحددات في النظرية الاقتصادية. ويمكن ارجاع تباين الآراء بشأن أثر التفاوت على النمو الاقتصادي الى وجود قنوات عديدة يمكن أن يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، وتباين الآراء بشأن أثر التفاوت على كل قناة ما اذا كان طردياً أو عكسياً أو غير معنوياً، وهو ما يبرر دراسة أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي وعلى القنوات الناقلة لهذا الأثر للنمو وهو محور هذا البحث. وقد اعتمد الباحث على نموذج ديناميكي يتضمن متغيرات داخلية هي التفاوت في الدخل والقنوات الناقلة لأثر التفاوت في الدخل للنمو الاقتصادي – تشمل التراكم الرأسمالي ورأس المال البشري والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص- ومتغيرات خارجية شملت الانفاق الحكومي والتفاوت في توزيع الدخل(مقاساً بالفرق بين نصيب الفئة العشرينية الخامسة والأولى)، وقد اعتمد الباحث على نموذج لوغاريتمي مزدوج لكي تعكس المعاملات المقدرة المرونات بشكل

مباشر، وبالاعتماد على بيانات الاقتصاد المصري للفترة ١٩٩١-٢٠١٨ وببيانات تم قياسها بالدولار الأمريكي وسنة أساس ٢٠٠٥ . وقد أوضحت النتائج أن هناك أثر واضح للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي – الا أنه ضئيل – ويتحقق هذا الأثر من خلال قناة التراكم الرأسمالي والائتمان المحلي للقطاع الخاص، وقد أيدت اختبارات السببية في الأجل الطويل تلك النتائج، وهو ما يؤكد صحة فروض البحث.

٢.التوصيات: ان وضع أي استراتيجية للحد من الأثر السلبي للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي تتطلب التركيز على القنوات الأكثر فعالية في نقل أثر التفاوت في الدخل للنمو الاقتصادي، والسعي لتفعيل أثر بعض القنوات غير الفعالة التي تنقل أثر التفاوت للنمو وذلك من خلال:

-اتباع سياسات مالية لإعادة توزيع الدخل للحد من التفاوت في الدخل بين الطبقات الغنية والفقيرة، لخفض الأثر المحتمل لهذا المتغير على النمو الاقتصادي، مع الالتزام بالمعدلات المثلى للضرائب بما لا يخل بهدف النمو الاقتصادي.

-التركيز على توجيه إنفاق عام أعلى لقطاع التعليم الجامعي، والعمل على تحقيق التوازن بين الطلب على العمل وعرض العمل لزيادة كفاءة قناة رأس المال البشري.

-اتباع سياسات ائتمانية تسهم في توزيع الائتمان المحلي للقطاع الخاص على عدد كبير من المشروعات مع التركيز على المشروعات الصغيرة بتقديم القروض اللازمة بمعدل فائدة متميز، وفترات أطول لسداد القروض.

- تقديم حوافز وامتيازات للمشروعات التي يسهم فيها صغار المستثمرين، للحد من أثر التفاوت في الدخل على دعم قناة التراكم الرأسمالي.

- اتباع استراتيجية طويلة الأجل تسهم في زيادة الشمول المالي لزيادة معدل الادخار المحلي للطبقات الصغيرة والمتوسطة في مستوى الدخل.

٣.مقترحات بحثية مستقبلية : يمكن البحث في الموضوعات الآتية:١-أثر التفاوت في الدخل في الفئات الأعلى والأدنى على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية(دراسة مقارنة).٢- أثر الصدمات الخارجية على العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة(دراسة مقارنة). ٣- أثر التفاوت في الدخل على النمو الاحتوائي في مصر.٤-أثر سياسات اعادة توزيع الدخل على العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي.٥- أثر التفاوت في الدخل على الطلب الكلي وهيكل النمو الاقتصادي في مصر.

ملاحق البحث

أولاً أشكال بيانية

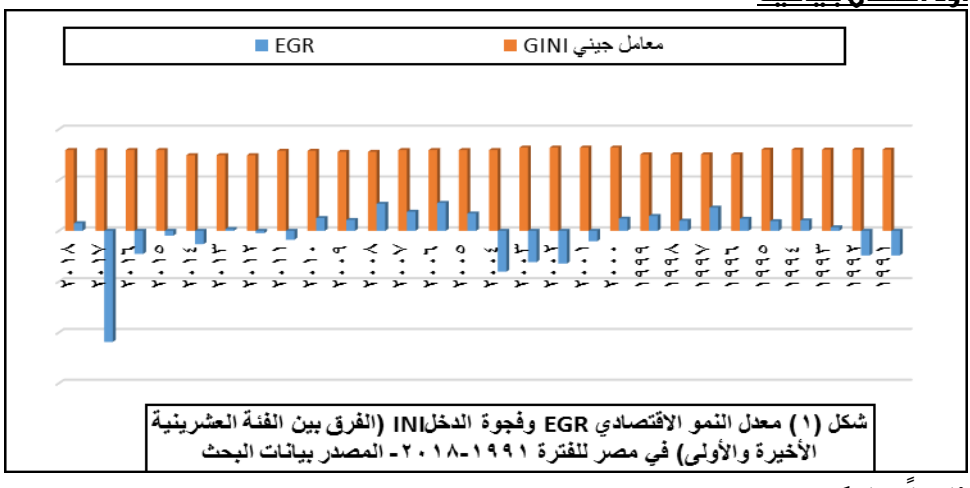

شكل (١) معدل النمو الاقتصادي EGR وفجوة الدخلINI (الفرق بين الفئة العشرينية الأخيرة والأولى) في مصر للفترة ١٩٩١-٢٠١٨- المصدر بيانات البحث

ثانياً جداول:

جدول(١) متغيرات النموذج المستخدم (رموزها وقياسها)

الرمز	اسم المتغير	قياس المتغير
GAP	التفاوت في الدخل	بالفرق بين النصيب النسبي لأعلى فئة عشرينية(٥) وأقل فئة عشرينية من الدخل(١)
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج، ويتم استخدام مكمش الناتج المحلي لحساب الناتج الحقيقي
EGR	معدل النمو الاقتصادي	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الانتاج
CF	التراكم الرأسمالي	اجمالي رأس المال الثابت والتغير في المخزون كقيمة حقيقية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات الداخلة مطروحاً منها التدفقات الخارجة) كقيمة حقيقية
PC	الائتمان	الائتمان المحلي الحقيقي الممنوح للقطاع الخاص
HC	رأس المال البشري	نسبة المقيدين بالتعليم الثانوي
CO	الفساد	تم قياس الفساد بمؤشر Corruption Perception Index ومصدره مؤسسة الشفافية العالمية وقيمته تتراوح بين ١ (سيئ جداً) الى ١٠٠ (دولة شفافيتها عالية) وزيادة قيمة المؤشر تعني شفافية أعلى.
GE	اعادة توزيع الدخل	الانفاق الاستهلاكي الحكومي الجاري الحقيقي
L	اللوغاريتم الطبيعي	يتم استخدامه في كل متغيرات النموذج
R	معدل النمو	يتم استخدامه في كل متغيرات النموذج

Table (2) Results of Unit Root Tests for used Model by using Augmented Dickey Fuller(ADF)

Variable	Variable in Level (ADF test)		Variable in First Difference(ADF test)		Order of Integration
	Constant	Constant& Trend	None	Constant	
LGAP	−1.839 (.3547)	−1.756 (.6974)	**−4.946** **(0)**	**−4.859** **(.0006)**	**1**
LGDP	−2.583 (.109)	−2.086 (.539)	**−3.695** **(.0007)**	**−3.623** **(.0001)**	**1**
LCF	−1.523 (.506)	−5.386 (.0009)	**−10.435** **(0)**	**−10.173** **(0)**	**1**
LHC	−1.460 (.538)	−5.883 (.0003)	**−9.098** **(0)**	**−9.657** **(0)**	**1**
LPC	−3.382 (.021)	−1.515 (.799)	**−2.736** **(.008)**	**−2.962** **(.051)**	**1**
LFDI	−2.234 (.199)	−2.691 (.248)	**−5.835** **(.0001)**	**−5.778** **(.0001)**	**1**
LGE	−1.293 (.618)	−1.807 (.673)	**−4.197** **(.0002)**	**−4.262** **(.0027)**	**1**
LCO	−2.190 (.214)	−4.052 (.022)	**−3.024** **(.0045)**	**−3.169** **(.0337)**	**1**

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews . وتمثل القيم بين الأقواس احتمالات قيم ت المحسوبة probabilities

Table(3)Optimal Lag According to VAR Analysis for used Model (GAPR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0	50.32425	NA	3.37e−09	−2.486481	−1.615491
1	**1**	**111.6871**	**80.24373***	**2.81e−10***	**−5.936248***	**−1.824500***
2	2	167.1712	46.94809	5.70e−10	−4.437470	−1.581298

المصدر: الباحث باستخدام بيانات النموذج المستخدم والبرنامج الإحصائي Eviews. تم تحديد حد أقصي ٢ لفترة الابطاء لانخفاض حجم العينة *Indicates lag order selected by the criterion

Table (4) Vector Autoregression Estimates for Used Model by GAPR

Dependent / Regressor	EGR	CFR	HCR	PCR	FDIR	COR
EGR(−1)	* .642 (2.559)	*1.498 (2.389	.038 (.206)	.052 (.151)	**−7.016 (−2.873)	* −0423 (−2.337)
CFR(−1)	.036 **(2.996)	*−.691 (−2.298)	−.003 (−.351)	*−.134 (−1.815)	* −.352 (−2.196)	−.059 (−.382)
HCR(−1)	***.182 (5.741)	* .905 (2.139)	*.246 (2.054)	.253 (.581)	2.765 (.582)	.113 (.275)
PCR(−1)	* −.086 (2.601)	.047 (.132)	−.025 (−.234)	**.775 (3.925)	**1.319 (2.614)	* .163 (2.877)
FDIR(−1)	.015 (.920)	* .051 (2.203)	−.005 (−.365)	**.035 (2.519)	*−.365 (−2.448)	−.023 (−1.064)
COR(−1)	***−.126 (−7.485)	.031 (.075)	*−.185 (−2.298)	.030 (.131)	−.223 (−.089)	* −.511 (−2.359)
C	.0007 (.491)	.093 (.042)	.004 (.640)	.022 (1.007)	−.037 (−.148)	−.014 (−.671)
GER	*−.219 (2.022)	* −.358 (−2.266)	**.017 (3.195)	** −.111 (−2.690)	* 2.957 (1.965)	* .284 (1.883)
GER (−1)	**−.370 (−2.945)	* .372 (2.114)	*.002 (2.022)	* −.094 (−2.571)	*.367 (2.209)	* .301 (1.946)
GAPR	*** .0194 (4.097)	***3.308 (10.977)	−.0164 (−.185)	**.648 (3.916)	−.924 (−.513)	−.041 (−.264)
GAPR(−1)	.328 (.911)	* 2.019 (2.244)	−.086 (−1.256)	*.330 (2.668)	−5.312 (.987)	−.270 (−.582)
R−squared	.826	.967	.846	.656	.658	.537
Adj. R−squared	.718	.947	.788	.541	.612	.512
F−statistic	7.642	47.833	7.822	3.998	3.998	3.220

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level). FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion. SC: Schwarz information Criterion

HQ: Hannan−Quinn information criterion

المصدر: الباحث باستخدام بيانات البحث وبالتطبيق على البرنامج الاحصائي Eviews، القيم الظاهرة تمثل معامل التأثير الذي يعكس المرونة، أما القيم بين الأقواس فتعكس قيمة t المحسوبة .

Table(5)Results of Toda&Yamamoto test for all Variables

Variables and trend of Causality	Prb. Chi-Sq	Causality
INIR ⟶ EGR	.0054	CAUSE
INIR ⟶ CFR	.0512	CAUSE
INIR ⟶ HCR	.9320	No CAUSE
INIR ⟶ PCR	.0003	CAUSE
INIR ⟶ FDIR	.889	No CAUSE
INIR ⟶ COR	.331	No CAUSE
INIR ⟶ GER	.853	No CAUSE

المصدر: الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

هوامش الدراسة

(1) Andersen ,T.(Sep.2015),"Human Capital ,Inequality and Growth", European Commission ISSN,2443-8022,P1

(٢) وزارة التخطيط (٢٠١٥)، استراتيجية التنمية المستدامة(رؤية مصر٢٠٣٠، الأهداف ومؤشرات الأداء) .

(3) Kuzents,S. (Mar. 1955),"Economic Growth and Income Inequality ", The American Economic Review ,Vol.45,No.1, ,PP1-28.

(4)Look in: Persson,T. and Tabellini ,G. (Jan. 1991),"Is Inequality Harmful for Growth ? Theory and Evidence ", American Economic Review, and In University of California at Berkeley,Working Paper , No.91-155,P3; Alesina and Perotti,(Sep.1994),"The Political Economy of Growth : Acritical Survey of the Recent Literature ", the World Bank Economic Review ,Vol.8, No.3, P 345.

(5)Galor ,O.and Zeira,J.(1993)," Income Distribution and Macroeconomics ", Review of Economic Studies , Vol.60, P 39.

(6) Kelly,M.,"Inequality and Crime (Feb.2000)",Review of Economics and Statistics " ,P15.

(7) Lipsey, R.G. (1986). Economics .Harper and Row, New York.

(8)Look in : Iscan ,T.B.(2010) ," Productivity growth and the U.S. saving rate ; Economic Modeling, online ,P8 ,"رضا العدل محمد(مارس١٩٧٨) ،" مؤشرات النمو والتنمية – دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصري ١٩٥٢ – ١٩٧٥ " ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، ص ص ١٥-٣٤.

(٩) محمد صبحي ، هدي(سبتمبر ١٩٩٤)، " أثر السياسات الاقتصادية الجديدة علي توزيع الدخل في مصر " ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر،رقم ٨٩ ، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي بمصر ، الجزء الثاني،٤٢٩.

(١٠) –عفان، منال (٢٠٠٩)، "تقييم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري مع اشارة الى تجارب الدول حديثة التصنيع" ، رسالة دكتورا غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، ص ٢٥.

(١١)عفان ، منال(٢٠٠٩) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠-٢٣.

(12) –Krugman ,P. R. ,Obstfeld ,M . (2003) . International economics – Theory and Policy . New York ,Pearson Education International ,sixth edition ,P8.

(13)Look in: – Heijdra , B.J., and Ploeg F.V.,(2000) The Foundations of Modern Macroeconomics (Oxford: University press),PP80-100; Sharipov,I. (2016),"Contemporary Economic Growth Models and Theories : A Literature Review ,CES,Working Papers –Vol. VII, Issue 3 ,PP1-15; Lukasz,P.(2014),"Review of theories and Models of Economic Growth", TODZKI,Vol.17,No.1,PP1-17;Romer ,P.M.(1990)," Endogenous Technological Change ", Journal of Political Economy ,Vol.98, ,PP71-102;السيد محمد سيد أحمد، هبة(٢٠١٧)، " تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري " ، رسالة دكتوراه ، منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق،ص ص ٥٦-٩٨؛ الفضيل ، عبد الحميد على وأبوفناس ، أحمد سعد(٢٠١٧) ، " قياس أثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ، مجلد ٥ ، ص ص ١-٢٥؛-سعيد ، لبنى بابا(٢٠١٤/ ٢٠١٥)، " دور الاستثمار في الرأسمال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣"، رسالة ماجستير،منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة الشهيد حمه لخضير بالوادي؛ عفان ، منال(٢٠٠٩) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣٠-٦٠؛ زكى ، رمزي(أكتوبر ١٩٩٧) ،" الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة "، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

(١٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(سبتمبر ٢٠١٤)، " معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ " ،الأمم المتحدة، الدورة الحادية والستون ،البند الثالث،١٥- ٢٦ ، ص ٣ .

(15)Look in: -Coll, J.A. (2011)," Understanding Income Inequality: Concept, Causes and Measurement ", Management Journals, Vol. 1, No. 3, PP 17-28; Verme, P. et al (2014),"Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt ", the Facts and Perception across People, Time and Space, A World Bank Study, P13;.٧ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(سبتمبر ٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص

(16) Elveren, A. Y. and Ozgur, G., (2016),"The Effect of Informal Economy on Income Inequality: Evidence from Turkey ", PanoEconomicus , ,Vol. No .3, P 296.

(17) Verme, P. et al (2014),op.cit.P14.

(18) Bagchi,S. and Svejnar,J.(Nov.2013)," Does Wealth Inequality Matter for Growth ? the Effects of Billionaire Wealth ,Income Distribution and Poverty" , IZA,Dp No.7733,P5.

(19) Ghecham, M. A.,(2017), "The Impact of Informal Sector on Income Distribution : Could Concentration of Income be Explained by the Size of Informal Sector ?",International Journal of Economics and Financial Issues ,Vol. 7,No. 1,P 596.

(20) Ferrer,C.,E.(2017),"Income Concentration and its Impact on Economy and Society :The Case of Mexico ",Modern Economy ,No.8, PP214.

(21) Todaro and Smith ,"Economic Development –Policy Options on Income Inequality and Poverty", Without Date, P1 in https://acaneretuedutr.weebly.com/uploads/9/0/1/5/9015786/notes_inequality_todaro-smith.pdf .

(٢٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(سبتمبر ٢٠١٤)، مرجع سبق ذكره، ص١٢. (٢٣) يغولي ، غر وفرانسيسكو(١٥ مايو ٢٠١٧) ،" رؤية جديدة للرابطة بين عدم المساواة والتنمية الاقتصادية " ، النافذة الاقتصادية ، منتدى صندوق النقد الدولي؛ Ferrer,2017,op.cit.P216.

(٢٤) براكاش، لونغاني وجوناتان، أوستري(١٨ فبراير ٢٠١٧) ،" جهود الصندوق بشأن عدم المساواة: عبور الجسر بين البحث والواقع"، النافذة الاقتصادية ، منتدى صندوق النقد الدولي

(25) Coll, 2011,Op.cit.,P19.

(26) Verme et all, 2014,P15.

(٢٧) يغولي، غر وفرانسيسكو(١٥ مايو ٢٠١٧)، مرجع سبق ذكره؛ Coll, PP19-20; Voitchovsky , S. (2005), "Does the Profile of Income Inequality Matter for Economic Growth?: Distinguishing Between the Effects of Inequality in Different Parts of the Income Distribution ",Journal Of Economic Growth ,Vol.10 , P 274. 2011,

(28)Verme,2014,op.cit.,P17.

(29) Ghecham, M. A.,(2017), "The Impact of Informal Sector on Income Distribution : Could Concentration of Income be Explained by the Size of Informal Sector ?", International Journal of Economics and Financial Issues ,Vol. 7 ,No. 1 , P 598;Elveren and Ozgur,2016 ,op.cit.,P296.

(30) Look in : Ghecham, M. A.,(2017), op.cit.,P599; سكيك، أشرف خليل(٢٠١٥)، " محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٥-٢٠١٣ "، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة.

(31) Look in:Elveren and Ozgu,2016 ,P297; سكيك، أشرف خليل(٢٠١٥)، " محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٥-٢٠١٣ "، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة، ص ٣٠.

(32) Look in :Andide ,S.(June 2017),"the Impact of Income Inequality on Economic Growth :ACase Study on Nigeria ,Research gate ,Thesis PHD,June 2017,PP1-61; زكي، ١٩٩٧، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٠-٨٠

(33)Kuzents,1955,op.cit.PP1-28.

(34) Wahiba,N.F., and Weriemmi,M.E. (2014),"The Relationship Between Economic Growth and Income Inequality ", International Joumal of Economics and Financial Issues , Vol.4 , No.1 , P137.

(35)Look in: Lahouij,H.(Spring 2017),"The Effects of Income Inequality on Economic Growth Evidence from MENA Countries ", Eastern Illinois University,ECN,No.5433,PP1-26;Bianlin,T. (Drc. 1985) ," Growth equity and income distribution policies in Hong Kong ", The Developing Economics ,XXIII,N.4,PP128-133.;Ferrer ,2017,PP211-231;Persson and Tabellini ,1991, op.cit. ,PP1-47;Alesinaand Perotti,1994,op.cit.,PP 351-371; Rodrik, D. (1997)"Globalization , Social Conflict and Economic Growth ", United Nation

Conference on Trade and Development ,UNCTAD 24 Oct. 1997,PP1-21;Voitchovsky ,2005, op.cit. ,PP273-296;Galor and Zeira, 1993,op.cit., PP 35-52; Kelly,2000,op.cit.,PP1-23; Hassier,J.(Sep.2000),"Intelligence ,Social Mobility and Growth",American Economic Review , Vol.90,No.4 ,PP888-908;Wahiba and Weriemmi ,2014 ,op.cit.,PP135-138; Glaeser,et al, (2004),"Do Institutions Cause Growth ?",Journal of Economic Growth ,Vol.9, PP271-303; Aghion,P. and Bolton,P.(1997)"a Theory of Trickle – Down Growth and Development ",Review of Economic Studies , ,Vol.64,No.2,PP151-172.;Rodrik,1997,PP1-21,op.cit.Andersen, 2015,op.cit.,PP1-35;Moustafa,A.,(without Date),"Does Income Inequality Effect the Composition of Growth? The Case of Egypt" ,PP1-5,with Link(https://www.peri.umass.edu/fileadmin/pdf/UM-NS_Workshop/Moustafa_Egypt.pdf); International Transparency Institution, Corruption Perception Index,Different Reports

:WWW.Transparency.Org/CPI;وأبو الفضيل UNESCO Institute for Statistics (http://uis.unesco.org/ فناس،٢٠١٧، مرجع سبق ذكره ص ص ١-٢٥؛ سعيد،٢٠١٤/٢٠١٥، مرجع سبق ذكره ؛ يغولي وفرانسيسكو، ٢٠١٧، مرجع سبق ذكره.

(36)Persson and Tabellini (1991) ,op.cit.

(37)Glaeser et al(2004),op.cit.

(38)Voitchovsky(2005),op.cit.

(39) Degutis,M.(2012),"Effects of Income Inequality on Economic Growth", Union College ,PHD Publishing Vol.6, PP1-107.

(40) Bagchi and Svejnar(2013),op.cit.

(41) Sbaouelgi , J . (2014)," The Impact of Income Inequality on Economic Growth Through Different Transmission Channels: Empirical Evidence From The Organization for Economic Co-Operation and Development Member Countries", International Conference on Social Sciences and Humanities 8,10 September 2014, Istanbul, Turkey,PP1-34.

(42) Petersen,T. and Schoof ,U.(2015)," the Impact of Income Inequality on Economic Growth ", Future Social Market Economy ,PP1-15.

(43) Kolev,G.and Niehues,J.(2016),"the Inequality Growth Relationship –an Empirical Reassessment ", IW-Report, Vol.7 ,2016,PP1-26.

(44)Michael,Ch. and Nikolas,F.(Dec.2016),"Does Income Inequality Matter for Economic Growth ?: an Empirical Investigation ", MPRA, University of Ioannina ,PP 1-35

(45)Lahouij,2017,op.cit.

(46)Andide,2017,op.cit.

(47) Shrestha , P.K. (March 2016),"Macroeconomic Impact of International Reserves : Empirical Evidence from South Asia", NEPAL Rostra Bank, Working Paper , No. 32, , PP1-29

(48) Look in: Asteriou, D. and Hall, S .(2007) Applied Econometrics : A Modern Approach Using Eviews and Microfit . New York, Palgrave Macmillan,PP323-332; Fuller , W.A.,(July 1981)," Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root " ,Econometrica ,Vol. 49 ,No. 4, PP1-20; ;Shrestha, 2016,op.cit.,P1; Hamilton, J.(1994) ,"Time Series Analysis", Princeton University, USA.

(49) Asteriou and Hall ,2007,op.cit.,PP416-422.